إشكالية المشاريع التربوية وتوحيد كتب التاريخ في لبنان
مشاريع للتوحيد أم للتفرقة؟

أ. د. حسان حلاق*

إن الدارس لتاريخ لبنان الحديث والمعاصر، يدرك تماماً أن هناك عوامل عديدة أدت – وما تزال – تؤدي إلى انقسامات حادة بين اللبنانيين، ومن بين هذه العوامل:

1- العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وسواها من عوامل.

2- العوامل الخارجية بما فيها تدخلات القوى الإقليمية والدولية.

ومن الأهمية بمكان القول، أن الجانب التربوي والثقافي بما فيه تعدد كتب التاريخ وتنوعها واختلاف مضامينها، هي من الأسباب الرئيسية في انقسام اللبنانيين، فالأجيال اللبنانية بين أعوام 1918 إلى عام 2011 ما تزال تنهل من منابع تربوية وثقافية وتاريخية لا تُغني الفرد والمجتمع اللبناني، بل تعمل على صراع الأفراد والجماعات في لبنان، وصراع المجتمع اللبناني، وعوضاً من أن يمثل التنوع الثقافي غنى للبنان، فإذا بهذا التنوع بات يمثل مشكلة لا تتمثل بالمشكلة الثقافية والتربوية، وبتنوع النظرة إلى تاريخ لبنان والوطن العربي فحسب، بل باتت المشكلة – للأسف – تتمثل بصراعات سياسية وعسكرية بين مختلف اللبنانيين، وهذا، ما أكدته الأحداث اللبنانية طيلة عقود عديدة.

والحقيقة فإن التربية والسياسة في لبنان توأمان لا ينفصلان. وكل منهما يؤثر في الآخر بشكل مباشر. وكانت القرارات التربوية الصادرة في لبنان منذ ما قبل عهد الاستقلال هي في الوقت نفسه قرارات سياسية. وكانت السلطات الفرنسية قد أصدرت عدة مراسيم وقوانين وقرارات تربوية، مع كتب لتدريس التاريخ، وذلك منذ عام 1920، كان لها أبعد الأثر في تقسيم اللبنانيين تربوياً وسياسياً وثقافياً. وفي الإطار التربوي أثيرت عام 1928 قضية تربوية حساسة لها طابع سياسي، فقد أصدرت في حينه حكومة حبيب باشا السعد قراراً يهدف إلى القضاء على اللغة العربية أو إضعافها في لبنان، وجعل اللهجة اللبنانية (العامية) لغة رسمية في الدولة، بل وفي امتحانات البكالوريا الرسمية، وتضمن القرار إحلال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية، كما عمدت إلى تزوير تاريخ لبنان والبلاد السورية.

ومما أسهم في عدم تطور خطط التربية في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، أن السلطات الفرنسية سمحت للطوائف والمذاهب الدينية باعتماد أساليبها الخاصة في التربية والتعليم، كما سمحت

---

* مؤرخ وأستاذ جامعي.

لكل طائفة بأن يكون لها كتباً خاصة في التاريخ والتربية المدنية، بحيث لم تعد مفاهيم اللبنانيين مفاهيم موحدة. وبات الانتماء للطائفة وليس للوطن. بل بات الانتماء للمذهب وليس للبنان. مما أسهم في إيجاد اتجاهات وتيارات تربوية وسياسية وثقافية متباينة متعددة، لا يمكن أن تسهم إيجاباً في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنمائية، لأن الشعوب غير المنصهرة في بوتقة واحدة، لا يمكن أن تسهم في تطور بلدانها ودولها.

ومن الأهمية بمكان القول، أن عهد الاستقلال منذ عام 1943، لم يكن في المجال التربوي أفضل من عهد الانتداب الفرنسي، فالقرارات التربوية استمرت قرارات طائفية وسياسية بل وعشوائية، وغير مرتبطة بخطط تربوية مدروسة، وبالتالي فإنها غير مرتبطة بمسألة التنمية في لبنان. ولما اتفق القادة على الميثاق الوطني اللبناني عام 1943، فقد تبين أن هذا الميثاق لم يستطع إحداث تغييرات أساسية في البناء التربوي، وبالتالي لم يستطع صهر اللبنانيين في بوتقة لبنانية واحدة، ولم يستطع أن يُكوّن انتماء لبنانياً واحداً ولم يستطع أن يُصدر كتاب تاريخ موحد للبنانيين، بل عمدت سلطات الاستقلال إلى إصدار تشريعات متعلقة بتنظيم الطوائف اللبنانية وصلاحيات المراجع الروحية المذهبية، ففي 2 نيسان عام 1951 أصدرت الدولة قانوناً يتعلق بتنظيم الطوائف المسيحية والطائفة اليهودية. كما أصدرت في 3 نيسان 1955 المرسوم (18) المتعلق بتنظيم الطائفة السنية. كما أصدرت في عام 1962 قانوناً يتعلق بتنظيم الطائفة الدرزية، وأصدرت الدولة قانوناً في 19 كانون الأول 1967 يتعلق بتنظيم أوضاع الطائفة الشيعية.

والحقيقة فإن هذه القوانين الخاصة بالطوائف اللبنانية تسمح لها بتنظيم أوضاعها الدينية والاجتماعية والتربوية، وكل ما يتعلق بأوضاعها على أن لا يتناقض ذلك مع القوانين العامة. وكانت هذه القوانين أو بعضها مستمدة من نظام الطوائف الدينية الصادر في عهد الانتداب الفرنسي بين عامي 1936-1938.

إن نظرة سريعة إلى هذه القوانين تجعلنا ندرك تماماً أن الدولة اللبنانية أسهمت بشكل مباشر في تقسيم اللبنانيين تربوياً وسياسياً، لأن ما من طائفة في لبنان إلا ولها مدارسها وكلياتها بل وجامعاتها الخاصة، وباستطاعة هذه المدارس والكليات والجامعات أن تضع برامجها التربوية وفقاً لاتجاهاتها. والنتيجة لهذا الواقع إن أية خطط تربوية للدولة أو لأية حكومة أرادت أن يكون لها خطط تربوية، لا يمكن أن تلتقي مع الخطط التربوية الخاصة بالطوائف والمذاهب.

صحيح أن لبنان استطاع من حيث الشكل أن يظهر قبل عام 1975 أنه بلد الإشعاع والنور. وبلد الكتابة والطباعة والثقافة والحرية والتطور والحضارة، غير أن أزمته التربوية بدون أدنى شك أدت إلى أزمات وتوترات سياسية وعسكرية في أعوام 1952، 1956، 1958، 1968، 1973، والأزمة الكبرى التي شغلت العالم العربي والعالم في الفترة الممتدة بين أعوام 1975-2011.

والأمر الملاحظ أن عهد الاستقلال سعى مع وزارة التربية الوطنية إلى تأليف لجـــان مهمتهـــا وضع برامج ومناهج جديدة للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وذلك في 14 آب 1944، وفـــي 13 حزيران 1945[1]. وانتهت هذه اللجان من أعمالها، وصدرت في الأول من تشرين الأول 1946 ستة مراسيم تناولت إعادة تنظيم الدروس في مراحل التعليم الثلاث. وكان أهم ما تضمنته هـــذه المراســـيم جعل اللغة العربية إلزامية في مادتي التاريخ والجغرافيا والحساب والعلوم دون الاهتمام كثيراً مضامين الكتب لا سيما كتب التاريخ، في حين جعلت مادتي العلوم والرياضيات في المرحلة المتوسطة اختيارية إما بالعربية أو بالأجنبية، كما حددت البرامج الجديدة عدد الساعات لكل مادة من المواد.

والحقيقة فإن الأزمات السياسية المتعاقبة في لبنان هي بحد ذاتها وفي حقيقتها أزمات تربوية. ونحن لا ننكر مطلقاً أن وزارة التربية الوطنية حاولت مرة ثانية تعديل مناهج التعليم، ومنها على سبيل المثال التعديل الصادر بمرسومين رقم (9100) في 8 كانون الثاني 1968 ورقـــم (13168) فـــي 6 تشرين الثاني 1969. وبتعميم صدر في أوائل عام 1973 غير أن التعديلات لم تؤد إلى تغير أساسي في البنية التربوية في المدارس اللبنانية بل هي وسواها من المناهج التربوية أدت إلى الأزمة اللبنانيـــة عام 1975، لا لشيء إلا لأن هذه السياسة التربوية هي المسؤولة عن تقسيم اللبنانيين إلى فئات متباعدة متناقضة في مفاهيمها وتوجهاتها نحو لبنان. فخطط التربية هي أقصر من أن تواكب التنمية وخططها في لبنان وهذا يقودنا للتساؤل فيما إذا كانت حكومات الاستقلال وضعت واهتمت فعلاً بخطط التنميـــة. فقد تبين مثلاً أن تلك الحكومات لم تأخذ بعين الاعتبار المدارس المطلوب إنشـــاؤها وفقـــاً لمتطلبـــات الزيادة السكانية أو وفقاً لمتطلبات السوق. وفي الوقت الذي وضعت فيه الدولة خطة تجميع المـــدارس في 1974/4/11 لبناء مئات المدارس في مختلف المناطق اللبنانية، فإذا بـــالحرب اللبنانيـــة تعصـــف بالمشروع، بل وتتهدم من جراء الحرب عشرات المدارس الحكومية والخاصة التي كانت قائمة.

ومن المشكلات الجديدة – القديمة التي طرحت وما تزال مطروحة بين أعـــوام 1990–2011 على بساط البحث مسألة "كتاب التاريخ" الموحد في لبنان في مراحل التعليم قبل الجامعي، حيث أنجزت لجنة متخصصة هذه الكتب، سرعان ما صدر قرار بإيقافها لأن بعضها تضمن أفكاراً مناقضة لوثيقـــة

(1) شارك في هذه اللجان ممثلون عن المدارس الرسمية والخاصة من هؤلاء: الأب أغناطيوس مارون، الكسي بطرس، جوزيف نجار، جورج كفوري، جبور عبد النور، واصف بارودي، زاهد سلمان، حليم النجار، يوسف فارس، ميشال شـــيحا، موريس شهاب، ميشال عياش، مصطفى فروخ، عمر فاخوري، عبد الله المشنوق، فؤاد البستاني، قسطنطين زريق، قيصر الجميل، رشاد الجسر، شارل حلو، شارل مالك، زكي النقاش، الأب غريغوريوس حايك، أيفانا زعني، إميلي عـــازار، زاهية دوغان، زاهية أيوب، حنه أبو الروس، ناديا نسناس، سلوى طبارة، روز حاوي، أنيس الخشن، جورج شـــهلا، حسن فروخ، سليم الخوري، محمد كزما، فؤاد عمون، الأب يوحنا مارون، عثمان سلطان، سليم حيدر، بولس الخولي، خليل تقي الدين، محمود العريس، الياس التيان.

الطائف، ومناقضة لعروبة لبنان، حيث جاء في بعض كتب التاريخ المشار إليها أن "الفتح العربي" للبنان، هو كبقية الاحتلالات الأجنبية، الأمر الذي أثار ضجة كبرى في الأوساط التربوية والوطنية، مما دعا الرئيس الشهيد رفيق الحريري ووزير التربية والتعليم العالي آنذاك عبد الرحيم مراد لإيقاف طبع هذه الكتب، وتعديل ما جاء فيها. كما شكلت لجنة ثانية عام 2010 أنجزت بعض "مشروع الكتاب الموحد للتاريخ" وقد تبين أن هذا الكتاب مليء بالتوجهات والأفكار التي تقسّم اللبنانيين ولا توحدهم. وكان لي شرف مراجعة هذه الكتب سواء عام 2008 بتكليف من معالي وزير التربية والتعليم العالي، وإعداد تقرير علمي، وقد اقترحت آنذاك على الرئيس الشهيد رفيق الحريري تجميدها، ومن ثم إدخال التعديلات اللازمة عليها. وفي عام 2010 كلفني د. حسن منيمنة وزير التربية والتعليم العالي مراجعة المشروع الجديد لكتاب التاريخ الموحد، وقد وضعت ملاحظاتي واقتراحاتي وإبداء ما يلزم، خاصة وأن اللجنة المختصة بوضع كتاب التاريخ الجديد اقترحت وللأسف – تضمينه الأحداث المذهبية في 7 أيار 2008، مما ينعكس سلباً على العيش المشترك، وعلى طلاب المدارس. وقد تقدمت باقتراحات لتعديل ما يلزم على جميع الدروس التي شملها مشروع الكتاب الموحد للتاريخ.

وفي الإطار التربوي لا يمكن أن نغفل دور ومسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي، ودور الإدارة والمعلم في المدرسة بل وفي الجامعة أيضاً، من المسؤولية الأساسية الملقاة على عواتقهم بل والإسهام الفاعل في تقسيم اللبنانيين، وفي الإسهام في الإعداد للحرب، وإثارة الطلاب أينما وحيثما وجدوا، والمعلم تعادل مسؤوليته مسؤولية المعلمين الأوائل الذين لقنوه تلك المناهج ولقنوه كتاب التاريخ وكتاب التربية الوطنية، وهي الكتب التي أرست قواعد الانقسام بين التلاميذ اللبنانيين.

إن المعلم في لبنان ليس سوى شريحة اجتماعية وسياسية من شرائح المجتمع اللبناني. ويبقى النظام التربوي والسياسي هو المسؤول عما آلت إليه أوضاع واتجاهات المعلم والتلميذ معاً، والنظام التربوي لا يتعلق بالمناهج فحسب، بل يتعلق بالأبنية المدرسية ذاتها وبالتجهيزات الحديثة، وبكلفة التعليم.

بالإضافة إلى ذلك فإن القوى السياسية المتمثلة ببعض الزعامات اللبنانية التي أسهمت بشكل أو بآخر في عدم تطور خطط التربية والتنمية في لبنان، إنما هي ذاتها أسهمت في اندلاع الحرب اللبنانية وفي استمرارها. ثم إن هذه القيادات والزعامات ليست سوى وليدة المناهج التربوية والتاريخية ووليدة المؤثرات التقسيمية. فطالب الأمس ليس هو سوى زعيم اليوم وطالب الأمس هو أيضاً المعلم والمحارب والجندي والطبيب والمهندس والمحامي والقاضي والأستاذ الجامعي والعامل. من هنا أهمية التربية في الحرب والسلم معاً، فهي المسؤولة عن بناء الإنسان وتطور مفهومه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ومن هنا أهمية المعلم كرائد من رواد العلم والوحدة الوطنية، لذلك أشار العلامة الدكتور عمر فروخ في كتابه "دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن": "إن المسألة المعقدة في الجمهورية

اللبنانية ليس البحث عن المناهج، بل البحث عن الذين سيدرسون هذه المناهج. وكما أن قيمة القوانين بمنفذيها فإن قيمة المناهج أيضاً بمدرسيها...".

ورب قائل يرى أن النظام التربوي في لبنان لم يكن مسئولاً عن الأزمة اللبنانية. وإن القوى الخارجية هي التي قامت بدور بارز في تأجيج الصراعات اللبنانية. غير أنه من الأهمية بمكان القول، أن تلك القوى الخارجية ما كانت لتنجح في طروحاتها لو لم تجد تربة خصبة في النظام اللبناني عامة، وفي النظام التربوي خاصة، ذلك أن سهولة انقسام اللبنانيين سهَّل مهمة تلك القوى، ذلك الانقسام الذي بات واضحاً في العقول والنفوس معاً.

لقد شعر القادة في لبنان بأهمية التربية وأثرها في خطط التنمية، بل وأثرها في وحدة اللبنانيين بعد حرب استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، لذا فقد حرصوا في اجتماعاتهم في مدينة الطائف على التأكيد على العامل التربوي في توحيد اللبنانيين وفي إنهاء الحرب، لذا تضمنت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف أموراً تربوية عديدة، ففي البند (هـ) الفقرة (5) تأكيد على "إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية". ثم أكد البيان الوزاري في حكومة ما بعد الطائف في 24 كانون الأول 1990 وبيان وزير التربية الوطنية في 8 شباط 1991 على أهمية توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية. كما أكدت الخلوة التربوية التي عقدت بين 18 و20 نيسان 1991 على أهمية هذا التوحيد. ولكن ما ينبغي أن ألفت النظر إليه، إنه بالرغم من أهمية ما جاء في "وثيقة الطائف" وفي البيانات الوزارية المتكررة، غير أن شيئاً ملموساً لم يتحقق حتى الآن. فقد دعت وزارة التربية منذ أواخر أيار 1991 عدة لجان للبحث في المناهج والعمل على وضع مشروع لتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية، وقد شاركت في تلك اللجان مندوباً عن جامعة بيروت العربية ولم يمض على أعمال اللجان ستة شهور حتى توقفت نتيجة لضغوط سياسية وطائفية توافقت بشكل أو بآخر مع قوى سياسية لا تريد أساساً توحيد الكتب في هاتين المادتين، علماً أن لا وحدة للشعب اللبناني حاضراً ومستقبلاً ما لم يتم توحيد مادتي التاريخ والتنشئة الوطنية.

وانطلاقاً من المشكلة التربوية في لبنان، فإني أتقدم بعدة اقتراحات لعلها تسهم في تعميق العيش المشترك والانتماء الوطني، وفي تطوير خطط التربية ومواكبتها للتنمية التربوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضاً، وهي تتمثل تما يلي:

1- إعادة تأهيل الإنسان اللبناني في شتى المجالات كقيمة وطنية وتنموية، لا سيما وإن الأزمة اللبنانية دمرت الكثير من الأسس الأخلاقية والإجتماعية والإقتصادية والتربوية، وضرورة الإهتمام بعضو هيئة التدريس من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، وتحسين أوضاعه الاقتصادية والمالية والمعنوية، وتحسين التقديمات الاجتماعية والصحية له

ولعائلته لأنه لا يعقل الحديث والعمل على خطط تربوية وإنمائية، في حين أن العمود الفقري للتربية والإنماء غير قادر على مواجهة أعباء الحياة. فتطوير التربية والتنمية في لبنان تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى تحسين أوضاع أفراد الهيئة التعليمية المسؤولة علمياً عن إفراز مختلف قطاعات الشعب وتخصصاتها المتنوعة.

2- تعديل المناهج والبرامج الدراسية لتتوافق مع متطلبات العصر ومتطلبات العلم، ومتطلبات وحاجات المجتمع اللبناني. إن نظرة متأنية إلى واقع لبنان في الألفية الثالثة توصلنا إلى نتيجة أساسية، وهي أن مخلفات الحرب اللبنانية، بل ما هو موجود قبل الحرب لم يعد يتوافق مع متطلبات التربية والتنمية الحديثة، بل لا بد من إعادة النظر بنوع المناهج والبرامج والمقررات، وأنواع المدارس والمعاهد الفنية والمهنية، بل من واجب الدولة أن لا تترك القطاع الخاص ينفرد بمتطلبات المجتمع، ولا بد من أن تتصدى الدولة أولاً لمتطلبات هذا المجتمع، ثم لا مانع مطلقاً من التكامل والتكافل بين القطاع العام والقطاع الخاص في استيعاب التكنولوجيا المعاصرة وتسخيرها لخدمة المجتمع.

3- إن التنمية في أي بلد ما تحتاج أولاً وقبل شيء إلى شعب موحد. وأهم عوامل توحيد الشعب اللبناني هو في توحيد الرؤى التربوية، فإصدار كتاب موحد في التنشئة الوطنية يدرّس في مدارس لبنان الرسمية والخاصة، ويتضمن مفاهيم جديدة وتوحيدية حول قضايا الانتماء للبنان الواحد، وقضايا الاخلاق والتربية والعادات والتقاليد، ودراسات مقارنة حول الأديان لتتفهم الأجيال المعاصرة ماهية وحقيقة الأديان وسماحتها. ذلك لأن الكثير من اللبنانيين يخلطون ما بين الدين والطائفية والمذهبية، فالطائفية السياسية أمر يشوبه الحذر، وفيه انتهاك لحرمة تلك الأديان والأنبياء والرسل. فالتأهيل التربوي عامل أساسي في توحيد الشعب اللبناني عبر توحيد تلاميذه وطلابه.

4- من عوامل التوحيد في لبنان، ضرورة العمل على توحيد كتاب التاريخ في المدارس الرسمية والخاصة، إذ أن لبنان يكاد يكون البلد الوحيد في العالم بما فيه العالم الأوروبي الذي تدرس في مدارسه عدة كتب للتاريخ لها عدة توجهات وأهداف متباينة، لذلك لا يمكن توحيد اللبنانيين حاضراً ومستقبلاً وتنمية البلد وتطويره، ولا يمكن القضاء على نتائج الحرب والتنافر، طالما أن كل مدرسة لبنانية وكل طائفة تدرس في كتاب تاريخ يختلف عن كتاب التاريخ في المدرسة الأخرى. فالموقف من تاريخ لبنان وتاريخ العالم العربي والعالم مواقف متناقضة. ومن ولادة دولة لبنان نفسه، ومن الانتداب الفرنسي ومن عهود الاستقلال، بل ومن زعامات لبنان الاستقلالية ومن العروبة ومن شهداء لبنان، وشهداء الطوائف والمقاومة، كلها مواقف متباينة لا يجمع بينها جامع مشترك. لذلك فإن التباين

والانقسام والانشقاق سيستمر طالما أن كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية لم يعمل على توحيدها في المدارس الرسمية والخاصة. فتطبيق البنود الخاصة باتفاقية الطائف في هذا المجال أمر ضروري، طالما اقتنعنا أن لا تطور ولا تنمية مع وجود شعب منقسم.

ومن الأهمية بمكان القول، أنه ليس من المهم إصدار كتاب موحد للتاريخ، بل من الأهم الاتفاق على ما يحويه هذا الكتاب الموحد من موضوعات ومضامين، ومن سيعلّم هذا الكتاب الموحد.

5- ضرورة اختيار العناصر المؤمنة بالحضارة العربية لصياغة كتب التاريخ والمناهج والبرامج التربوية في لبنان. وقد سبق لجامعة الدول العربية أن أصدرت عدة قرارات في هذا المجال، منها ما أصدرته في 23 أيلول عام 1952 في قرارها رقم (457) في الدورة (16) في الجلسة الخامسة تضمن ما يلي "يوصى المجلس الحكومات بألا تقرر جهات الاختصاص للتدريس إلا الكتب التي عنى مؤلفوها باستيعاب القدر المشترك من عناصر الثقافة العربية الذي حدده المؤتمر الثقافي المنعقد في لبنان في سنة 1947 لمناهج اللغة العربية والتاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا".

ولا بد من التأكيد أيضاً بأن اتفاقية الطائف الصادرة عام 1989 أكدت في المادة الأولى فقرة (ب) بأن "لبنان عربي الانتماء والهوية، وهو عضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات من دون استثناء".

لذلك فإن "الخلوة التربوية" التي نظمتها وزارة التربية الوطنية في 18، 19، 20 نيسان عام 1991 والصادرة في 25 منه لم تلتق مع توجهات وبنود إتفاقية الطائف لأنها تضمنت مفاهيم وعبارات لا تخدم التربية في لبنان ولا تخدم وحدته مثل عبارات "الذاتية اللبنانية" و"التعددية الحضارية" و"الحضارة اللبنانية" و"محيط لبنان" علماً أن إتفاقية الطائف أكدت على "أن لبنان عربي الانتماء والهوية" وهذا يلغي الذاتية والتعددية وتمايز لبنان عن العالم العربي. فالتنوع الثقافي والاجتماعي يمكن البحث فيه، ولكن التعددية الحضارية تعني أن في لبنان ثماني عشرة حضارة لثماني عشرة طائفة، وهذا بالتأكيد غير صحيح. فالحضارة العربية هي السائدة في لبنان مع الانفتاح على الحضارات العالمية، وهذا ما هو مؤكد في التاريخ والوقائع والدستور.

6- من العوامل الأساسية المتعلقة بتوحيد اللبنانيين وبخطط التربية والتعليم وارتباطها بالتنمية في لبنان عامة ضرورة قيام وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ودور المعلمين

والمعاهد الفنية والمهنية بإعادة دمج أفراد الهيئة التعليمية من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية كي يصبح الانتماء للوطن وليس للحي أو للقرية أو للطائفة أو للحزب أو للمذهب. فعملية الدمج على صعيد الخطط التربوية والإنمائية والتوحيدية لا تقل أهمية عن قرار سابق بدمج الألولية العسكرية. فهي تنعكس إيجاباً على الأوضاع التعليمية والاجتماعية والثقافية والنفسية.

7- مراقبة وسائل الإعلام – لا سيما المرئية منها – بعد أن اجتاحت لبنان أجهزة وموجات البث المحلي والبث الفضائي، بحيث طغت "الثقافة والتربية العالمية" على الثقافة والتربية الوطنية. ولا شك فقد اقتحمت دون استئذان من أحد منازل اللبنانيين والعرب عادات وتقاليد ومصطلحات لا تمت إلى اللبناني والعربي بأية صلة. ولا شك بأن للإعلام العالمي خطورته على التربية والتعليم والثقافة في بلادنا، وكما أن للإعلام إيجابيات، فله سلبيات عديدة خاصة إذا اقتحم المجتمع اللبناني والعربي دون ضوابط أخلاقية وسياسية واجتماعية، لأن للإعلام دوراً بارزاً ومهماً في تقسيم أو توحيد اللبنانيين. وسيبقى الإعلام مؤثراً وفاعلاً في تقسيم اللبنانيين ولو قدمت أهم المشاريع لتوحيد كتب التاريخ.

ومن الأهمية بمكان القول، فإن المسؤولين اللبنانيين ليسوا مسؤولين عن سيئات الماضي، ولكنهم يتحملون مسؤولية استمرار هذه السيئات وازديادها إذا ما استمرت وازدادت. وأخيراً أود التأكيد بأن التربية ليست قطاعاً منعزلاً عن بقية قطاعات المجتمع فهي تؤثر وتتأثر بالتنمية والاقتصاد والإعلام والسياسة والاجتماع والإسكان ومختلف القطاعات. فالتربية الناجحة والقويمة هي التي تنشئ علماء ورجال الحاضر والمستقبل. وهي التي تنشئ دولة الحاضر والمستقبل، بل الدولة العصرية، ولا توجد دولة عصرية لشعب عصري ما يزال منقسماً على تاريخه وماضيه وحاضره ومستقبله.